

## تحرك عاجل

### محاكمة زوجين مسجونين جوراً أمام محكمة طوارئ

تجري محاكمة عائشة الشاطر، ابنة خيرت الشاطر، أحد كبار قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والبالغة من العمر 41 عاماً، وزوجها المحامي محمد أبو هريرة، أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بتهم زائفية على خلفية انتتماءات أسرتهما وممارسة حقوقهما الإنسانية سلماً. وقد عرضت السلطات المصرية عائشة الشاطر للتعذيب، باحتجازها قيد الحبس الانفرادي المطلق، ومنع أي زيارات أسرية عنها لما يربو على ثلاثة أعوام ونصف، وحرمانها عدماً من الحصول على الرعاية الصحية الكافية، على الرغم من الوضع الصحي الحرّ الذي تعاني منه ويضع حياتها أمام خطر محتمل.

**بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر: [@AlSisiOfficial](https://twitter.com/AlSisiOfficial)

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد ...

لا تزال **عائشة الشاطر**، ابنة خيرت الشاطر، أحد كبار قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والبالغة من العمر 41 عاماً، وزوجها المحامي محمد أبو هريرة، محتجزُين تعسفياً منذ ما يزيد عن ثلاثة أعوام ونصف، لمجرد ممارسة حقوقهما الإنسانية سلماً، وانتتماءات أسرتهما؛ فبعد أن أمضيا أكثر من 32 شهراً رهن الحبس الاحتياطي، وجّه إليهما وكلاه النيابة، في 23 أغسطس/آب 2021، تهماً بالانضمام إلى

"جماعة إرهابية" ، في إشارة إلى الإخوان المسلمين، وتمويلها ودعمها، وأحالوهما إلى محكمة أمن الدولة طوارئ، استناداً إلى تلك التهم. وبدأت المحاكمة في 11 سبتمبر/أيلول 2021، وأرجئت إلى 13 يونيو/حزيران 2022.

واحتجز مسؤولو سجن النساء بالقناطر عائشة الشاطر رهن الحبس الانفرادي داخل زنزانة صغيرة تفتقر إلى التهوية وبلا مرحاض، منذ يناير/كانون الثاني 2019 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2020. وأرغمواها حارس السجن على ارتداء ملابس خفيفة داخل زنزانتها غير المزودة بأي وسائل للتدفئة خلال أشهر الشتاء الباردة وفتشوا الزنزانة على نحو منظم، مُصادرین منها منتجات النظافة الشخصية ومتطلقات شخصية أخرى. ومنذ احتجازها، حرمتها السلطات من أي زيارات أسرية، ومنعت عنها أي نوع من التواصـل مع أسرتها ومحاميها، سواء كتابةً أو هاتفـياً. وتبـلغ هذه المعـاملـة درـجة التعـذـيبـ، الذي يـُعـدـ جـريـمةـ بمـوجـبـ القانونـ الـدولـيـ. وتعـانـيـ عـائـشـةـ الشـاطـرـ منـ فـقـرـ الدـمـ الـلـاتـسـجـيـ، الـذـيـ يـُعـتـبـرـ مـرـضـاـ نـادـرـاـ وـخـطـيرـاـ يـُؤـثـرـ عـلـىـ الدـمـ، وـيـزـيدـ مـنـ خـطـرـ إـصـابـتـهاـ بـالـتـهـابـاتـ وـنـزـيفـ لـاـ يـمـكـنـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ. وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ ذـلـكـ، تـمـنـعـهـ السـلـطـاتـ مـنـ تـلـقـيـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ الـمـتـخـصـصـةـ وـالـكـافـيـةـ فـيـ مـسـتـشـفـيـ خـارـجـيـ. وـقـدـ تـدـهـورـتـ حـالـتـهاـ الصـحـيـةـ خـلـالـ اـحـتـجازـهاـ، وـأـدـخـلـتـ إـلـىـ مـسـتـشـفـيـ الـقـصـرـ الـعـيـنـيـ مـرـتـبـيـنـ فـيـ أـكـتوـبـرـ/ـتـشـرـيـنـ الـأـوـلـ 2019ـ، بـيـنـماـ كـانـتـ مـكـبـلـةـ الـيـدـيـنـ وـتـنـزـفـ نـزـيفـ حـادـاـ، وـنـقـلـ إـلـيـهاـ صـفـائـحـ دـمـوـيـةـ. وـتـحـجـزـ، مـنـ دـيـسـمـبـرـ/ـكـانـونـ الـأـوـلـ 2020ـ، بـعـيـادـةـ سـجـنـ الـقـنـاطـرـ، إـلـاـ أـنـ حـالـتـهاـ تـتـطـلـبـ تـلـقـيـ الـعـلـاجـ الـمـتـوـاـصـلـ بـمـتـابـعـةـ طـبـبـ اـخـتـصـاصـيـ فـيـ مـنـشـاتـ مـجـهـزةـ بـمـاـ يـكـفيـ مـنـ الـمـعـدـاتـ، مـاـ لـاـ يـتـوـفـرـ دـاخـلـ السـجـنـ. وـفـيـ أـلـثـنـاءـ جـلـسـةـ الـمـحـاكـمـةـ الـمـنـعـقـدـةـ فـيـ 15ـ مـاـيـوـ/ـأـيـارـ 2022ـ، أـمـرـتـ مـحـكـمـةـ أـمـنـ الدـوـلـةـ طـوارـئـ بـأـنـ تـقـصـصـ لـجـنـةـ مـنـ ثـلـاثـةـ أـطـبـاءـ عـائـشـةـ الشـاطـرـ، لـتـقـدـيمـ الـمـشـوـرـةـ حـوـلـ مـاـ إـنـ كـانـتـ تـتـحـاجـ إـلـىـ الـعـلـاجـ خـارـجـ السـجـنـ. وـنـظـرـاـ إـلـىـ مـنـعـهـ مـنـ التـوـاـصـلـ مـعـ الـعـالـمـ الـخـارـجـيـ، لـاـ تـعـلـمـ أـسـرـتـهاـ وـلـاـ مـحـامـيـهـاـ مـاـ إـنـ كـانـتـ قـدـ خـضـعـتـ لـلـفـحـصـ.

ونـحـثـ فـخـامـتـكـمـ عـلـىـ أـنـ تـضـمـنـواـ إـلـفـاجـ عـنـ عـائـشـةـ الشـاطـرـ وـمـحـمـدـ أـبـوـ هـرـيـرـةـ عـلـىـ الـفـورـ وـيـوـنـ شـرـطـ أـوـ قـيـدـ، وـإـسـقـاطـ جـمـيعـ التـهـمـ الـمـوـجـهـةـ إـلـيـهـمـ، إـذـ أـنـهـمـ لـاـ يـحـجـزـانـ أـوـ يـحاـكـمـانـ إـلـاـ بـسـبـبـ عـلـاقـتـهـمـ بـأـحـدـ كـبـارـ قـيـادـاتـ جـمـاعـةـ الإـخـوانـ الـمـسـلـمـيـنـ وـمـمارـسـةـ حـقـوقـهـمـ الـإـنـسـانـيـةـ. وـرـيـنـماـ يـفـرـجـ عـنـهـمـ، نـدـعـوـ فـخـامـتـكـمـ إـلـىـ أـنـ تـضـمـنـواـ إـتـاحـةـ جـمـيعـ السـبـلـ أـمـامـهـمـ لـلـتـوـاـصـلـ مـعـ أـسـرـتـهـمـ وـمـحـامـيـهـمـ بـاـنـتـظـامـ، وـتـوـفـيرـ إـمـكـانـيـةـ الـوـصـولـ إـلـىـ الـرـعـاـيـةـ الـصـحـيـةـ الـكـافـيـةـ لـهـمـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـرـعـاـيـةـ خـارـجـ السـجـنـ.

وـتـفـضـلـواـ بـقـبـولـ فـائـقـ الـاحـترـامـ وـالـتـقـدـيرـ

## معلومات إضافية

اعتُقلت عائشة الشاطر وزوجها محمد أبو هريرة، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بمنزلهما في مدينة نصر بالقاهرة. وأفادت مصادر لمنظمة العفو الدولية بأن عائشة الشاطر قد تعرضت للإخفاء القسري لمدة 20 يوماً، رفضت خلالها قوات الأمن إطلاع أسرتها على أي معلومة عن مصيرها أو مكان وجودها. وعلمت منظمة العفو الدولية من مصادر مطلعة بأنها أحتجزت، خلال تلك المدة، بالمقرب الرئيسي لجهاز الأمن الوطني في حي العباسية بالقاهرة، وتعرضت للضرب والصدمات الكهربائية. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا، حيث أمر وكلاه النيابة بحبسها الاحتياطي على ذمة التحقيقات بشأن اتهامات بـ"العضوية في جماعة إرهابية" وـ"تقديم تمويل بغرض إرهابي" وـ"الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة إرهابية". وقبل اعتقالها، أدلت برأيها عبر حسابها على فيسبوك بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك حالات الاحتجاز القسري وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة داخل أماكن الاحتجاز. وكان زوجها المحامي محمد أبو هريرة يمثل قانونياً المحتجزين الذين يُشتبه ببعضويتهم في جماعة الإخوان المسلمين، قبل أن يُعتقل.

وشنت السلطات المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أي يوم اعتقال عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة، مجموعة من المداهمات، مُعتقلةً ما لا يقل عن 31 مدافعاً عن حقوق الإنسان ومحامياً؛ 10 نساء و21 رجلاً. واستهدفت حملة القمع على وجه الخصوص التنسيقية المصرية للحقوق والحرفيات، التي تُوثق حالات الاحتجاز القسري واستخدام عقوبة الإعدام، وتقدم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بيان نشرته التنسيقية المصرية للحقوق والحرفيات في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، لتعلن فيه تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان، أوضحت أن الوضع بمصر يتعارض مع العمل الحقوقي، وطالبت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتدخل.

وفي 23 أغسطس/آب 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة وكذلك مدافع حقوق الإنسان ومؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحرفيات، عزت غنيم، ومحامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم، إلى جانب 27 متهمًا آخر، إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ. ووجهت إليهم النيابة تهمًا متعددة، تضمنت العضوية في جماعة إرهابية (الإخوان المسلمين)، ونشر أخبار كاذبة حول انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان عبر صفحة على فيسبوك باسم التنسيقية المصرية للحقوق والحرفيات، وتمويل جماعة إرهابية، وحيازة منشورات للترويج لأهداف الجماعة.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ السارية منذ 2017، وأجازت إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتتصنف المادة 19 من القانون المنظم لحالة الطوارئ على استمرار سير المحاكمات التي كانت جارية خلال حالة الطوارئ، حتى بعد رفعها. وفي خلال فترة الثلاثة أشهر السابقة لقرار عدم تجديد حالة الطوارئ، أحالت السلطات المصرية ما لا يقل عن 26 مدافعاً عن حقوق الإنسان وناشطاً وسياسياً معارضًا إلى المحاكمة أمام محاكم الطوارئ. وتعتبر الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائرة بطبيعتها؛ إذ تحرم المتهمين من الحق في استئناف أحكام الإدانة والعقوبات الصادرة بحقهم أمام محكمة أعلى درجة. ويحتفظ رئيس الجمهورية وحده بسلطة التصديق على الأحكام أو إسقاطها أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين. وطالت الانتهاكات المؤثقة للمحاكمة العادلة جوانب أخرى تضمنت حقوق المتهمين في إتاحة الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم، وحق التواصل مع محامين من اختيارهم، والحق في محاكمتهم في جلسات علنية. وعادةً ما يرفض أيضًا قضاة محاكم أمن الدولة طوارئ طلبات المحامين بتصوير نسخ من ملفات الدعوى، التي يتجاوز عدد صفحاتها 2000 في بعض الحالات، ويملون عليهم بدلاً من ذلك الإطلاع عليها في قاعة المحكمة. وإضافة إلى ذلك، لم يُقدم وكلاء النيابة أو القضاة نسخاً من لواح الاتهام للمتهمين أو محاميهما، ما قوّض حقوقهم في إبلاغهم بطبيعة التهم الموجهة إليهم على وجه التحديد وأسبابها. ومنعت السلطات عائشة الشاطر من مقابلة محاميها إلا داخل قاعة المحكمة، ما انتهك حقوقها في الحصول على دفاع كافٍ.

وفي الأشهر الأخيرة، أدانت محاكم أمن الدولة طوارئ العشرات من المعارضين والمنتقدين السياسيين بتهم زائفية بعد مثولهم في محاكمات فادحة الجور؛ وكان من بينهم السياسيان زياد العليمي وهشام فؤاد، اللذان حُكم عليهما في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 بالسجن لمدة خمسة وثلاثة أعوام على التوالي، بعد محاكمتهما محكمةً جائرة أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ، لمجرد انتقاد سجل مصر فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسياساتها الاقتصادية. واعتقلتهما قوات الأمن في يونيو/حزيران 2019، بعد فترة وجيزة من اجتماعهما لمناقشة خوض انتخابات عام 2020، واحتجزتهما دون محاكمة لما يربو على عامين. وفي 29 مايو/أيار 2022، حكمت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ على 25 معارضًا سياسياً، تضمنوا السياسي محمد القصاص والمُرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح، بالسجن لمدة 10 أعوام و15 عاماً على التوالي، بعد إدانتهما بتهم ملقة تتعلق بالإرهاب ونشر أخبار كاذبة.

ووالد عائشة الشاطر، خيرت الشاطر، مسجون منذ يوليو/تموز 2013، حينما أطاح الجيش بالرئيس السابق محمد مرسي. ومنذ ذلك الحين، حظرت السلطات جماعة الإخوان المسلمين، واعتقلت قياداتها، وعشرات الآلاف من المشتبه إما بعضاوitemهم أو تأييدهم للجماعة، ولاحقتهم قضائياً.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية**

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 5 أغسطس/آب 2022**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عائشة الشاطر (صيغ المؤنث)، محمد أبو هريرة (صيغ المذكر)**